

المحاضرة الثالثة عشر: النقود والبنوك الدولية

محتويات الفصل

الفصل الثالث عشر: النقود والبنوك الدولية
مقدمة:

أولاً: أسواق الصرف

ثانياً: آليات تحديد سعر الصرف

ثالثاً: دور البنوك الدولية في التجارة العالمية

الفصل الثالث عشر

النقود والبنوك الدولية

أولاً: النقود الدولية

1. مقدمة

النقود المتداولة في أي دولة هي عملة محلية بالأساس، أي مقبولة بحكم قانون إصدارها في التعامل المحلي. فإذا أراد تاجر التمور بجدة أن يسدد فاتورة التمور التي وصلته من منتج التمور بالأحساء، فإنه يحول له القيمة بالريال وهي العملة التي يفضلها البائع أيضاً، وربما لا يقبل غيرها من العملات. هذا التوافق في الرغبات بين البائع والمشتري حول عملة السداد قد لا يتحقق في المعاملات الدولية. فوكيل التويوتا في السعودية يفضل سداد قيمة وارداته من اليابان بالريال السعودي، بينما يصر المصدر الياباني أن تصله القيمة بالين الياباني. ففي التجارة الدولية يحرص كل طرف على إتمام التبادل بعملته الوطنية، تفادياً لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات. لذا يعتبر البعض أن اختلاف عملات الدول يعد أحد أهم معوقات انسياب ونمو التجارة الدولية، خاصة خلال الفترات التي تتسم بعدم استقرار أسعار صرف العملات الدولية.

ففي التعامل الدولي لابد في النهاية من تحويل عملة أحد الدولتين طرفي التعامل إلى عملة الدولة الأخرى. فالمصدرون، في أي بلد، قد يقبلون بعملة البلد المستورد، لكنهم يحتاجون في النهاية إلى تحويلها إلى عملتهم المحلية لمواجهة الإنفاق المحلي على بنود تكاليف الإنتاج وتوزيع الأرباح.

ويتم التحويل من عملة إلى أخرى عادة عن طريق البنوك التجارية المنتشرة في عواصم الدول. فهذه البنوك توزع الأرصدة النقدية المتاحة لها على محافظ للاستثمار تضم ودائع بالعملات الأجنبية، لتحقيق العائد عليها من خلال الفروق السعرية بين سعر الشراء وسعر البيع، أو من خلال المضاربة، حيث تشتري العملة الأجنبية في الأسواق المحلية أو العالمية لتبيعها مرة ثانية لعملائها محلياً أو في أسواق الصرف العالمية، عندما ترتفع أسعارها.

2. أسواق الصرف

أسواق الصرف، هي أسواق يتم فيها التبادل في العملات المتداولة عالمياً. وليس لسوق الصرف العالمي من وجود مكاني أو زمني محدد، وإنما يتحقق وجوده بتعامل مجموعة من البنوك في شراء وبيع العملات يومياً وعلى مدار ساعات الليل والنهار، ويتسع نطاق هذه المعاملات ليشمل جميع أرجاء العالم، بفضل توفر التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات. وتتحقق المنافسة التامة في هذه السوق نسبة لوجود الأعداد الكبيرة من المشاركين فيها وعدم قدرة أي مشارك بمفرده على التأثير على الأسعار، وكذلك حرية الدخول إلى السوق والخروج منها دون قيود أو تكلفه مانعه، كما أن المعلومات متوفرة باستمرار لجميع المشاركين بفضل تطور وسائل الاتصالات الحديثة بما لا يدع مجالاً لأي تباينات في أسعار صرف العملة الواحدة بين العواصم الكبيرة في العالم.

ومن أهم الأطراف المشاركة في سوق الصرف العالمي البنوك التجارية لمختلف الدول نائبة عن عملائها من المستوردين والمصدرين، والراغبين في الدراسة أو السياحة أو العلاج وغيره من الخدمات بالخارج.

والبنوك المشاركة بفاعلية في سوق الصرف العالمي هي البنوك الكبيرة في تلك الدول، والتي تحتفظ بودائع بالعملات الأجنبية لدى بنوكها المرسلة في عواصم الدول الأخرى. فنجد مثلاً أن لبنك الرياض حساب بالدولار لدى ستي بنك في نيويورك، وحساب آخر بالاسترليني لدى بنك باركليز في لندن، وثالث باليورو في البنك الأهلي الفرنسي بباريس، وحساب رابع بالين في البنك الوطني الياباني في طوكيو، وحسابات مماثلة بالعملات الأخرى في بنوك بمختلف أقطار العالم التي يتم التداول في عملاتها في سوق الصرف العالمي، والتي لها علاقات مالية وتجارية بالمملكة العربية السعودية.

كما تشارك في هذا السوق البنوك المركزية للدول بغرض استثمار احتياطياتها النقدية من العملات الأجنبية، أو قيامها بعمليات لشراء وبيع العملات الأجنبية في بعض الحالات بهدف حماية عملتها أو المحافظة على استقرار سعر صرفها بالعملات الأخرى. وأخيراً، يشارك في هذه السوق المضاربون أفراداً ومؤسسات، الذين يشترون العملات أو ينقلون أرصدتهم من عملة إلى أخرى بغية تحقيق الأرباح من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع. وتعمل في هذا المجال مؤسسات عالمية كبيرة تمتلك فرق من الباحثين والمحليلين الماليين المتخصصين في صنع التوقعات المستقبلية لأسعار العملات المختلفة بالاعتماد التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات.

1.2 محددة الطلب على العملة

الطلب على العملة الأجنبية طلب مشتق من طلب الأفراد على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية. والطلب على أي سلعة يعتمد على الدخل وسعر السلعة وسعر السلعة البديلة والتوقعات. وبدائل الواردات من السلع والأصول المالية، هي الإنتاج المحلي من السلع والخدمات والأصول المالية

المعروضة محلياً. وعليه، يمكن صياغة دالة الطلب على العملات الأجنبية (الدولار مثلاً) كالآتي:

$$D_{¥} = f (P_{¥}, P^{Y/W}, i^{Y/W}, RGDP^W, \dots)$$

حيث أن:

$D_{¥}$ الكمية المطلوبة من الين الياباني.

$P_{¥}$ سعر صرف الين في الأسواق العالمية.

$P^{Y/W}$ متوسط أسعار السلع والخدمات اليابانية بالنسبة لأسعارها العالمية.

$i^{Y/W}$ متوسط سعر الفائدة على الأصول المالية اليابانية بالنسبة للأجنبية.

$RGDP^W$ الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول الأخرى.

والعلاقة بين سعر صرف الين والطلب العالمي عليه علاقة عكسية.

فكلما انخفض سعر صرف الين كانت الصادرات اليابانية أقل سعراً بالعملات الأجنبية، وبالتالي يزيد طلب العالم على السلع والخدمات اليابانية، وتزيد الكمية المطلوبة من الين الياباني. وإذا ارتفع سعر صرف الين، ترتفع أسعار السلع والخدمات اليابانية مقومة بالعملات الأجنبية مما يقلل من الطلب عليها، وبالتالي تقل الكمية المطلوبة من الين في الأسواق العالمية.

فسعر الصرف الين بالدولار مثلاً، هو سعر الين الواحد بالدولار.

ويتأثر الطلب على واردات اليابان من السلع الأمريكية بالتغير في سعر الصرف الين بالدولار حيث أن:

$$P_{US}(¥) = P_{US}(\$) \times Ex(\$ / ¥)$$

حيث أن: $P_{US}(¥)$ هو سعر السلعة الأمريكية بالين، و $P_{US}(\$)$ هو سعر السلعة الأمريكية بالدولار، و $Ex(\$ / ¥)$ هو سعر صرف الدولار بالين.

أما العلاقة بين الكمية المطلوبة من الين وسعر الفائدة على الأصول المالية اليابانية بالنسبة للأصول الأجنبية، فهي علاقة موجبة. فكلما ارتفع سعر الفائدة على الأصول المالية اليابانية بالنسبة لسعر الفائدة على الأصول الأجنبية البديلة، زاد الطلب على الأصول المالية اليابانية وبالتالي تزيد كمية الين المطلوبة في الأسواق العالمية. ويحدث العكس عندما ينخفض سعر الفائدة على الأصول المالية اليابانية بالنسبة للأصول الأجنبية، حيث يسعى المستثمرون إلى بيع الأصول المالية اليابانية وشراء الأصول المالية الأجنبية، فتقل الكمية المطلوبة من الين الياباني.

وللتغير في الدخل الإجمالي الحقيقي لدول العالم تأثير واضح على سعر صرف الين. فإذا أخذنا في اعتابنا أن معظم السلع والخدمات المستهلكة هي سلع وخدمات عادية، فمن المتوقع أن تؤدي زيادة الدخل المحلي الحقيقي في دول العالم إلى زيادة الطلب العالمي على السلع والخدمات بصورة عامة، بما في ذلك من سلع وخدمات مستوردة من اليابان. وهذا من شأنه أن يتسبب في زيادة الطلب على الين لسداد قيمة الزيادة في واردات العالم من اليابان. فهناك إذاً علاقة موجبة بين التغير في الدخل المحلي الحقيقي في باقي دول العالم والطلب على العملة اليابانية.

2.2 محددات عرض العملة

يتولد عرض الين الياباني عن رغبة المستوردين والمستثمرين اليابانيين في استيراد السلع والخدمات أو الأصول المالية الأجنبية. حيث يسعى المستوردون والمستثمرون في هذه الحالة إلى بيع الين أي زيادة الكمية المعروضة منه، وشراء العملات الأجنبية أي زيادة طلبهم عليها لسداد قيمة

وارداتهم من السلع والخدمات أو الأصول المالية. لذلك فإن عرض الين يمثل طلب اليابانيون على العملات العالمية، ويتحدد بنفس العوامل السابقة ولكن من وجهة نظر اليابانيين.

3. آليات تحديد سعر صرف

إذا واصلنا حديثنا عن الين الياباني، نجد أن الطلب على الين في أسواق الصرف العالمية يمثل منحنى طلب ذو انحدار سالب، لأن طلب العالم على السلع والخدمات اليابانية يزداد كلما انخفض سعر صرف الين، فتزيد بذلك الكمية المطلوبة من الين. ويمثل عرض الين منحنى عرض ذو انحدار موجب لأن اليابانيون يعرضون عملتهم للبيع من أجل استيراد السلع الأجنبية. وكلما انخفضت قيمة الين، زادت أسعار السلع الأجنبية مقومة بالين، فيقل الطلب عليها وتقل الكمية المعروضة من الين. فالعلاقة طردية بين سعر صرف الين والكمية المعروضة منه خلال أي فترة زمنية. ويتحدد سعر صرف العملة بتفاعل قوى الطلب والعرض على العملة في الأسواق العالمية للصرف، أو بتدخل البنوك المركزية للدول للتأثير على أسعار صرف عملاتها، كما سنوضح في الجزء التالي.

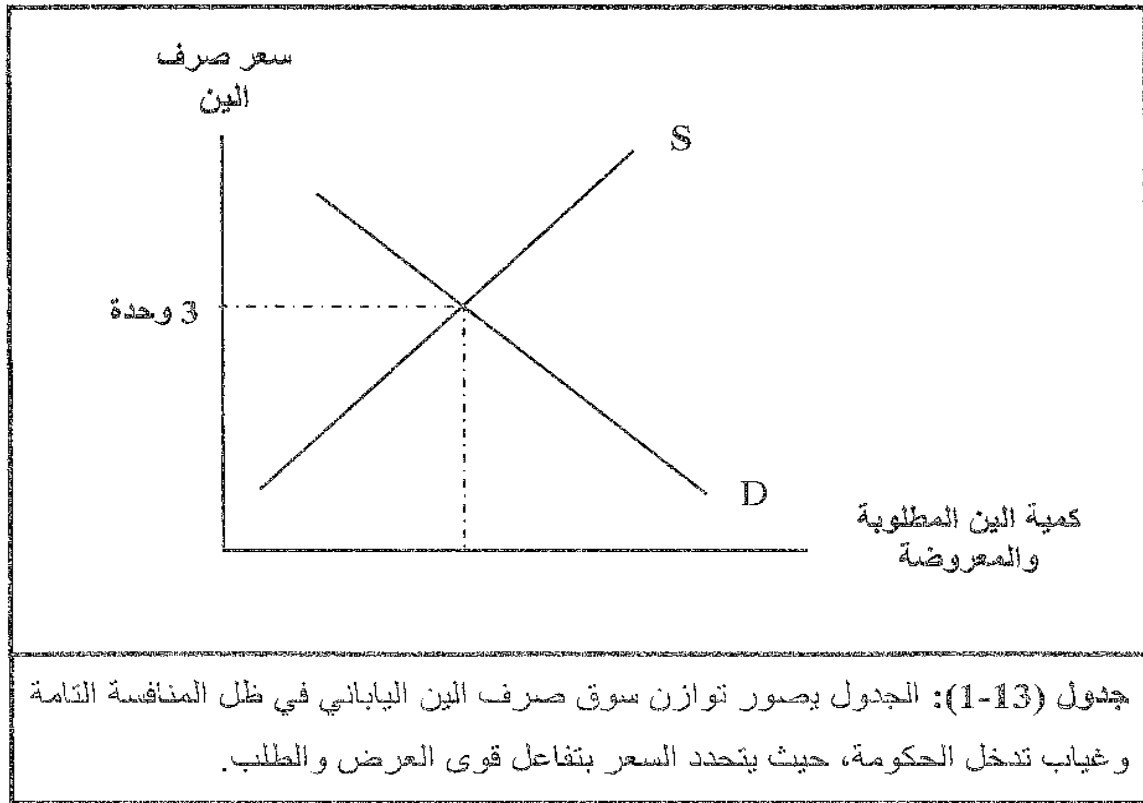
1.3 تحديد سعر الصرف بقوى السوق

تعد سوق الصرف العالمي، كما أشرنا مسبقاً سوقاً للمنافسة التامة، حيث العدد الكبير من المتعاملين، وتجانس السلع المتداولة، وحرية الخروج والدخول، وتوفر المعلومات بذات القدر للمتعاملين في سوق الصرف. تحت هذه الظروف تتحدد أسعار صرف العملات المتداولة عالمياً بتفاعل قوى

الفصل الثالث عشر - النقود والبنوك الدولية

العرض والطلب، تماماً كما تتحدد أسعار السلع المختلفة تحت ظروف المنافسة.

في مثل هذه السوق ودون أي تدخل من الدول يميل سعر صرف الين نظرياً إلى الاستقرار عند سعر التوازن كما في الشكل أدناه (3 وحدات من سلة عملات عالمية). عند أي سعر أقل من 3 وحدات، تصبح السلع اليابانية



أرخص نسبياً، فتزيد الكمية المطلوبة من صادرات اليابان، وتزيد تبعاً لذلك الكمية المطلوبة من الين لسداد قيمة واردات العالم من اليابان. وفي نفس الوقت تصبح واردات اليابان من العالم الخارجي أعلى سعراً بالين من ذي قبل، مما يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة من الواردات اليابان من العالم الخارجي، وبالتالي نقل الكمية المطلوبة من العملات الأجنبية ومن ثم تقل

الكمية المعروضة من الين. فهناك إذا عجز في السوق العالمية للين نتيجة للزيادة في الكمية المطلوبة من الين والنقص في الكمية المعروضة من الين. فيضغط هذا العجز على سعر صرف الين إلى أعلى تدريجياً، حتى يصل إلى 3 وحدات من سلة العملات العالمية، وعندها يختفي فائض الطلب ويزول الضغط على سعر الين فيستقر عند سعر التوازن كما كان في السابق. وكذلك الحال إذا ما ارتفع سعر الصرف إلى مستوى يفوق السعر التوازني للصرف فإن تفاعل قوى الطلب والعرض تضغط على سعر صرف الين إلى أسفل حتى يعود إلى مستواه التوازني مرة أخرى، وذلك في غياب أي تدخل من جانب الدول المتعاملة في سوق الصرف.

2.3 تحديد سعر الصرف بتدخل البنك المركزي

في عالم الواقع، قد يختلف الأمر كثيراً عما تناولناه في الفقرة السابقة، فليس بالضرورة أن يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية، وما يترتب عليه من انخفاض في أسعار الواردات إلى زيادة الكمية المطلوبة منها محلياً. فالأمر هنا يتوقف على طبيعة السلع المستوردة ومرونة الطلب عليها. كذلك، وحتى لو فرض زيادة الكمية المطلوبة من الواردات فليس بالضرورة أن تتمكن الدول المصدرة من مقابلة هذا الطلب بزيادة في إنتاجها، فالنتيجة تعتمد على مرونة العرض بالنسبة للتغير في الأسعار. وعلاوة على ذلك، نجد أن حركة أسعار الصرف محكومة أيضاً بالنظام النقدي العالمي السائد، وما تمليه الاتفاقيات الدولية من تثبيت أو تعويم لأسعار صرف العملات، من خلال الدور الذي تقوم به البنوك المركزية من أجل التحكم في أسعار صرف عملات بلدانها. وعادة ما تلجأ البنوك المركزي إلى طريقتين للتحكم في سعر الصرف نتناولهما فيما يلي بإيجاز.

1.2.3 التدخل غير المباشر

كما تعلمنا في الفصل العاشر، فللبنوك المركزية القدرة على التحكم وإلى حد بعيد في عرض النقود، وبالتالي التحكم في سعر الفائدة. فالحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية والحيلولة دون تدهوره، يلجأ البنك المركزي إلى خفض عرض النقود وبالتالي زيادة سعر الفائدة محلياً، فإذا بقيت أسعار الفائدة العالمية على حالها، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الأصول المالية الوطنية وبالتالي يزيد الطلب على العملة الوطنية مما يدعم سعر الصرف ويحول دون انخفاضه. ويتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية، تؤدي إلى خفض سعر الفائدة محلياً، للحد من الطلب على العملة الوطنية ومنع ارتفاع سعر صرفها أو الحد من الارتفاع على أقل تقدير.

2.2.3 التدخل المباشر

في بعض الحالات قد يعمل البنك المركزي على تثبيت سعر صرف العملة عند مستويات أعلى أو أدنى من سعر توازن السوق، خدمة لبعض أهداف الاقتصاد القومي . فإذا رأت اليابان، على سبيل المثال، تثبيت سعر عملتها عند 5 وحدات من سلة العملات للين، فإن الكميات المعروضة للبيع بواسطة المستوردين ستفوق الكميات المطلوبة بواسطة المستوردين الأجانب، ويكون هناك فائض عرض عند سعر الصرف 3 وحدات، مما يولد ضغطاً على سعر صرف الين إلى أسفل وفي اتجاه سعر التوازن. وعلى البنك المركزي الياباني في هذه الحالة، إن أراد تثبيت سعر صرف عملتها عند 5 وحدات، أن يدخل سوق الصرف مشترياً للكميات الفائضة من الين. وتوصف العملة في هذه الحالة بأنها مقومة بأعلى من سعر التوازن (Overvalued).

وإذا كان سعر صرف الين مثبت عند سعر وحدة واحدة من سلة العملات، وهو أقل من سعر التوازن، فإن الكمية المطلوبة منها بواسطة المستوردون الأجانب ستكون أكبر من الكمية التي يعرضها المستوردون اليابانيون، أي يكون هناك عجز أو فائض طلب على الين، مما يولد ضغطاً على سعر الصرف إلى أعلى باتجاه سعر التوازن، فإذا أرادت البنك المركزي الياباني الإبقاء على سعر الين عند مستوى أقل من سعر التوازن، يتوجب عليه أن يمد السوق بالكميات المطلوبة من الين عند هذا السعر، وذلك بأن يدخل السوق مشترياً للعملات الأجنبية وعارضاً للين. وتوصف العملة في هذه الحالة بأنها مقومة بأقل من سعر التوازن (Undervalued).

ثانياً: البنوك الدولية

1. مقدمة:

يقصد بالبنوك الدولية (International Banks)، أو البنوك متعددة الجنسية (Multi National Banks) تلك البنوك التي لها شبكة من الفروع في الأقطار الأجنبية وتتعامل بالعملات الأجنبية إلى جانب عملتها المحلية.

تتسم البنوك الدولية بتاريخها الطويل. فبالرغم من أن البنوك الأمريكية قد أصبحت لها أهمية كبيرة في مجال تقديم الخدمات المصرفية، إلا أن البنوك الأوروبية هي الأخرى قد مارست أعمالها لقرون مضت خارج حدودها الوطنية. فقد كانت للبنوك الإيطالية خلال القرنين الثاني عشر وحتى السادس عشر دور مهم في التمويل الدولي، تبعها بعد ظهور الإمبراطوريات الاستعمارية نمو دور البنوك البريطانية والهولندية والبلجيكية والفرنسية والألمانية، إلا أن البنوك البريطانية كانت هي السائدة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد ركزت البنوك فيها على التنمية الاقتصادية المحلية قبل الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى فرض

القيود القانونية التي ساهمت في الحد من إمكانية تطور بنوكها خارج حدودها، حيث منعت الحكومة الأمريكية البنوك الوطنية من امتلاك فروع لها في الخارج. إلا أن البيئة الاقتصادية والسياسية قد تغيرت في مطلع القرن العشرين، وذلك بزيادة دور الولايات المتحدة في الشؤون الدولية. فقد صدر في عام 1913 القانون الفيدرالي الذي أجاز تأسيس فروع للبنوك الأمريكية في الخارج.

الجدير بالملاحظة، أن العمليات الائتمانية قد ازدادت بصورة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة خلال عقد العشرينات من القرن الماضي. إلا أن الكساد العالمي الكبير الذي استمر طيلة الفترة 1929-1933 قد أدى إلى تقليص عمليات البنوك الدولية حيث فرضت في تلك الفترة قيوداً كبيرة على عمليات التحويل الخارجي، وتم تطبيق نظام الحصص (Quota System) على نطاق واسع، وازدادت وسائل السيطرة الحكومية الأخرى، وتم تخفيض أسعار صرف العملات في ظل تعاظم حالة التوتر الدولي. وقد أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1939 إلى حدوث تأثيرات سلبية كبيرة على عمليات البنوك الدولية.

واتسمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بوضع خاص وصف بنقص السيولة الدولية (International Liquidity Shortage)، عانت الأقطار التي تعرضت اقتصاداتها للدمار خلال فترة الحرب من عجز كبير في احتياطياتها الدولية. وأصبح الدولار العملة السائدة بفضل امتلاك الولايات المتحدة نحو 75% من مخزون الذهب العالمي.

وقد تم ضخ الدولار إلى الاقتصاد الدولي بشكل أساس من قبل الحكومة الأمريكية، حيث ساعد على ذلك تنفيذ خطة مارشال لإعادة بناء اقتصادات الأقطار الأوروبية واليابان التي دمرتها الحرب. وقد استعادت

هذه الأقطار مكانتها في الاقتصاد العالمي خلال عقد الخمسينات وما بعدها من القرن العشرين مما أدى إلى نمو التجارة العالمية والتمويل الدولي إلى درجة كبيرة. وكان للأقطار الصناعية دورها الفاعل في هذا المجال، خاصة بعد تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإنشاء المؤسسات المالية الدولية والقطرية التي تدعم ترويج الصادرات، كبنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة في عام 1945.

2. دور البنوك الدولية في التجارة العالمية

توسع دور البنوك الدولية في تمويل التجارة العالمية وعمليات الإقراض والاقتراض الدولي الحكومي والخاص والاستثمار المالي، حيث ساعد على ذلك صدور العديد من القوانين في كثير من الأقطار، وخاصة فيما يتعلق بإلغاء القيود على حرك رؤوس الأموال، التي كان من شأنها تطوير الأسواق المالية والنقدية في هذه الأقطار، ومن ثم انعكس هذا التطور على الصعيد الدولي.

الجدير بالملاحظة، أن الاقتصاد الدولي قد أصبح يتسم بدرجة عالية من التكامل (Integration) والترابط الاقتصادي والمالي والتجاري على نطاق واسع، وقد أولت جميع الأقطار، ولاسيما المتقدمة، أهمية كبيرة لهذا التشابك الاقتصادي، وأدركت أن نمو واستقرار اقتصاداتها يعتمد إلى حد كبير على تطور الاقتصاد الدولي. وتمثل الأسواق النقدية والمالية الوجهه المالي لهذا الترابط المادي بين مختلف الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء. كما أن زيادة التكامل والاعتماد الاقتصادي المتبادل (Economic Interdependency) بين جميع الأقطار يعكس زيادة التكامل النقدي والائتماني الدولي.

وإذا نظرنا إلى التجارة الدولية كأحد المؤشرات لهذا التكامل، نلاحظ أن حجم التجارة الدولية قد ازداد من حوالي 1,200 مليار دولار في عام 1975 إلى حوالي 4,000 مليار دولار في عام 1985، ثم إلى حوالي 6,500 مليار دولار في عام 1990، وإلى حوالي 10,000 مليار دولار في عام 1995، وإلى حوالي 13,000 مليار دولار في عام 2000، ثم إلى حوالي (22000) مليار دولار في عام 2007.

لقد انخفضت الحصة النسبية للولايات المتحدة في التجارة العالمية من حوالي 25% في عام 1948 إلى حوالي 13% في عام 2007، وذلك بسبب زيادة الحصة النسبية للأقطار الأوربية من حوالي 30% إلى حوالي 45% خلال الفترة ذاتها كما ازدادت الحصة النسبية للأقطار النامية من حوالي 27% إلى حوالي 36% خلال الفترة.

يستدل من هذه الأرقام أن هناك توسعا كبيرا في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية بين مختلف مناطق العالم. ومن الطبيعي أن يصاحب هذا التطور تطور مماثل في المعاملات المالية المحلية والإقليمية والدولية لمواكبة هذه الزيادة المضطردة في التكامل الاقتصادي والتجاري والدولي وتسهيل عمليات تحويلها من قبل البنوك الدولية.